



بيان الجمهورية اليمنية

Republic of Yemen

في قمة تحويل التعليم ٢٠٢٢

Transforming Education Summit 2022

المائدة المستديرة للقادة (٢)

Leaders Roundtable (2)

يلقيها فخامة الأخ الرئيس / الدكتور رشاد محمد العليمي

Delivered by His Excellency the President

Dr. Rashad Muhammad Al-Alimi

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

يوم 2022 Sep 19

قاعة Trusteeship Chamber



أصحاب الفخامة

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في ملتقى القادة

إنه لمن دواعي سروري أن أكون معكم اليوم، في هذا الملتقى المهم، واسمحوا لي بأسي ونيابة عن حكومة وشعب الجمهورية اليمنية أن أتقدم لكم بخالص الشكر وعميق الامتنان لتنظيم هذا الاجتماع فهو إقراراً بدور التعليم كأساس للسلام والتسامح وحقوق الانسان والتنمية المستدامة ويمثل فرصة مهمة لإعادة تصور التعليم وتسريع التقدم بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تجديد الالتزام الجماعي تجاه التعليم والتعلم المستمر باعتبارهما مصلحة عامة مشتركة.

السيد الرئيس،

يُمرّ عالمنا اليوم بأزمة عالمية تحرم الملايين من الأطفال والشباب من حقهم في تلقي التعليم الجيد مما يحرف العديد من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم بعيداً عن المسار الصحيح، حيث تسببت جائحة كوفيد-١٩ في تعميق فجوات التعليم بما في ذلك الاستمرار في التباين في مستويات جودة التعليم وعدم المساواة في إمكانية الوصول إلى التعليم. وبالحدوث عن الأوضاع في بلادي فإن انقلاب الميليشيات الحوثية على الشرعية الدستورية والتوافق الوطني وتطلعات أبناء الشعب اليمني كان سبباً رئيسياً في تعطل العملية التعليمية في اليمن ووقف المضي قدماً في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم للفترة ٢٠١٦-٢٠٣٠ التي تتماشى مع تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من التحديات القائمة، ظل ضمان حصول جميع الأطفال على تعليم جيد وآمن من أولويات الحكومة. حيث وضعت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع شركائها المحليين والدوليين خطة



التعليم الانتقالية للفترة ما بين (٢٠١٩-٢٠٢٣) وأعلننا في الحكومة اليمنية استمرارنا بالإلتزام بتخصيص ميزانية التعليم بنسبة 16.7٪ من النفقات العامة المتكررة و9,٦٪ من الناتج القومي الإجمالي.

السيد الرئيس،

نظمت الحكومة اليمنية متمثلة بوزارة التربية والتعليم مشاوراتها الوطنية حول قمة تحول التعليم وحظيت بحضور واسع من الممثلين من أصحاب المصلحة، من الجهات الحكومية المعنية والمجتمعات المحلية وتم مشاركة المعلمين والأطفال/ الطلاب في مقدمة الأعمال التحضيرية والمشاورات، لإثراء المناقشات وتسخير النهج التشاوري والتشاركي حول الأولويات التي ستسهم في إعادة تصور التعليم في اليمن.

وبناء على المشاورات الوطنية أعلنت الحكومة اليمنية التزامها بالأولويات التالية حتى عام ٢٠٣٠:

أولاً: تعزيز قدرة النظام التعليمي على الصمود للحفاظ على المكاسب التي تحققت في العقود الماضية في الالتحاق والإنصاف.

ثانياً: إعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم (٢٠٢٤-٢٠٢٨).

ثالثاً: إعداد استراتيجية وطنية للتعليم الرقمي وتطوير البنية التحتية لتقنية التعليم حسب الإمكانيات المتاحة..

رابعاً: ضمان إعادة إدماج ٢,٤ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس في نظام التعليم الرسمي بحلول عام ٢٠٣٠.

خامساً: تشكيل مجلس وطني للتعليم برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزارات المعنية (وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي والمهني، وزارة المالية، وزارة التخطيط والتعاون



الدولي، وزارة الخدمة المدنية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الصحة)

خامساً: تعزيز التنسيق لضمان آليات منسقة في تمويل كل من المساعدات الإنسانية والإنمائية والتنسيق في تنفيذ جميع الأنشطة التعليمية بين وزارة التربية والتعليم وشركائها المحليين والدوليين في مجال التنمية والشؤون الإنسانية لضمان الاستخدام الفعال للموارد وفقاً لمبدأ الشفافية والمصداقية والمساءلة المشتركة

سادساً: استكمال تنفيذ نظام معلومات الإدارة التربوية (EMIS) الذي يتضمن البيانات والمعلومات المتعلقة بالتعليم للتخطيط الأمثل وفقاً لترشيد التكاليف والموازنات المالية بشروط واضحة ومتابعة دقيقة.

وفي الختام،

إن الجمهورية اليمنية ملتزمة بضمان الحق في التعليم العادل من خلال استدامة دعم المؤسسات التعليمية وفقاً للإمكانيات المتاحة. وفي هذا الصدد نشكر جميع شركاء التنمية على دعمهم لخطة قطاع التعليم في اليمن، ونأمل استمرار الدعم وتكثيف الجهود بالشراكة مع الحكومة لمعالجة التحديات التي تقف أمام النظام التعليمي لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

شكراً السيد الرئيس.